حاشية الطاشكندي على الفوائد الضيائية لملا جامي لكمال الدين محمد الشاشي الطاشكندي(ت:٩٨٠هـ) من باب المنصوبات حتى نهاية المفعول المطلق

- دراسة وتحقيق-

Al-Tashkandi's Footnote on the Illuminating Benefits of Mulla Jami to Kamal al-Din Muhammad al-Shashi al-Tashkandi (d :980 AH) from the Chapter on Manuscripts Until the End of the Absolute effect - Study and Investigation-.

الباحث: هارون طالب عبد المنعم [١]

Researcher: Haroun Talib Abdel Moneim [1]

E-mail: Haroonalsamarrai7@gmail.com

أ.د.إياد سالم صالح [٢]

Asst.Prof.Dr. Iyad Salem Saleh [2]

جامعة سامراء/ كلية التربية [١][٢]

University of Samarra \ College of Education [1][2]

الكلمات المفتاحية: الطاشـــكندي، الشـــاشـــي، باب المنصـــوبات، المفعول المطلق، الفوائد الضيائية.

Keywords: Al-Tashkandi, Al-Shashi, Al-Mansoub chapter, the absolute effect, the luminous benefits.

الملخص

التراث العربي كـان ولا يزال البحر الزاخر بعلومـه المختلفـة فهو ينبوع العطـاء الـذي لا ينضـب، لم يقصـده ضـمآن إلّا ارتوى، ولم يقصـده طالب حاجة إلّا انقضـت حاجته، فهو الذاكرة العميقة للأمة، والجوهرة الثمينة التي كلما أزحنا عنها بعضًـا من التراب اتضـح بريقها وبان، وإن المصـادر المتوفرة لا تمدنا بمعلومات وافية عن الشيخ الطاشكندي، فهي شـحيحة للغاية ولا تكاد تعطي عطاءه وجهوده العلمية، إذ من المســـتغرب أن لا نقف له على ترجمة كبيرة أو ذكر في كتب الطبقات، ولا في الكتب التي تناولت تاريخ القرن العاشــر الهجري على الرغم من أنه حنفي المذهب.

Abstract

The Arab heritage was and still is the sea abounding with its various sciences. It is the inexhaustible fountain of giving. No guarantee sought it unless it quenched its thirst, and no need seeker sought it except that its need was fulfilled. The available information does not provide us with adequate information about Sheikh Al-Tashkandi, as it is very scarce and hardly gives his donation and scientific efforts, as it is surprising that we do not find a large translation or mention of him in the books of classes, nor in the books that dealt with the history of the tenth century AH, although he is a Hanafi school of thought.

المقدمة

لذلك وبعد التوكل على الله قد أكملت مسيرتي في التحقيق وفي إخراج ذلك الدرّ المغمور على رفوف المكتبات وفي زوايا الخزانات، فشرعت في كتابة أطروحة الدكتوراه في التحقيق؛ لأننا نرى أن دورنا ليس التأليف فحسب بل إبراز التراث أمام الأجيال ونشره، لنبين للعالم وللأجيال إمكانية أجدادنا في كل الميادين العلمية والوقوف على كل ما جاء في مؤلفاتهم فهي نتاج عمل لسنين وأفنيت عليها أعمار أولئك الأقمار الساطعة فقد قدّموا الغالي والنفيس من أجل أن يصل إلينا العلم على طبق من ذهب، ودائمًا تدور في ذهني عبارة هي: إخراجُ نص محقق خير لي من إخراج نص ممحّق في التأليف، ولا سيما أن أجدادنا قد اعتنوا بالمخطوطات وبحركة التأليف والترجمة عناية فائقة، فحري بنا أن نهتم بعطائهم الفكري وأن يكون هذا العطاء شاهدًا على حضارتنا وأن لا نذوب في الآخرين، ولأجل ذلك كله اهتديت إلى كتاب نحوي ضخم بحجمه وفحواه، يحمل عنوان: (حاشية الطاشكندي على الفوائد الضيائية للملا جامي) من المكتبة السليمانية في إسطنبول، فهو كتاب زاخر بأغلب جوانب اللغة العربية نحوًا، وصرفًا، ولغةً، وأدبًا، وغيرها من العلوم الأخرى، وعلم النحو هو الجانب الأكبر والأكثر، إذ احتوى الكتاب على موضوعات نحوية مهمة يحتاجها المتخصص في علوم العربية.

المبحث الأول: ترجمة الطاشكندي (رحمه الله):

إن المصادر المتوفرة لا تمدنا بمعلومات وافية عن الشيخ الطاشكندي، فهي شحيحة للغاية ولا تكاد تعطي عطاءه وجهوده العلمية، إذ من المستغرب أن لا نقف له على ترجمة كبيرة أو ذكر في كتب الطبقات، ولا في الكتب التي تناولت تاريخ القرن العاشر الهجري على الرغم من أنه حنفي المذهب ومفسر وله عدد من المؤلفات في هذه الفنون، لذا اجتهدت في تتبع كتب التراجم والطبقات لعلي أظفر بشيء يكشف عن جانب من حياته –رحمه الله–.

أولاً: اسمه ونسبه ولقبه:

فاضل محمد ميرك الطاشكندي الشاشي الفركندي الحنفي المفسر النحوي الصوفي النقشبندي[١] .

ثانياً: نسبه: نُسب بعدد من الأنساب منها:

١– الشاشي، نسبة لمدينة شاش من مدن سمرقند[٢].

٢– البخاري، نسبة لمدينة بخارى[٣].

٣– الفركندي[٤].

٤– الطاشكندي، نسبة لمدينة طاشكند[٥].

٥– الحنفي، نسبة للمذهب الحنفي الذي ينتسب إليه[٦].

٦- الصوفي، نسبة لأهل التصوف[٧].

٧- النقشبندي، نسبة للطريقة الصوفية[٨].

لقبه: لقب بعدة ألقاب منها:

١- ميرك[٩]

٢- حافظ الدين.

٣- شمس الدين[١٠].

٤- كمال الدين[١١].

رابعاً: أقوال العلماء فيه:

ورد في معجم المفسرين: ((هو مفسر من آثاره: حاشية على تفسير البيضاوي))[١٢]، وقال البغدادي: ((كان عالمًا فاضلاً))[١٣].

خامساً: مذهبه:

إن المؤلف – رحمه الله تعالى- كان حنفي المذهب، كما هو واضح من مؤلفاته، وهو المذهب الرسمي للدولة العثمانية التي كان سلطانها يمتد على أكثر بلاد المسلمين، وكان القضاء في كل السلطنة العثمانية في علماء هذا المذهب، ففي عهد هذه الدولة أصبح المذهب الماتريدي[١٤]، هو المذهب الرسمي للدولة في الأصول، والمذهب الحنفي في الفروع والطاشكندي كان على دأب من سبقه من علماء النحو والأدب.

سادساً: وفاته:

توفي الشيخ -رحمه الله تعالى- في القسطنطينية سنة (٩٨٠هـ)[١٥] .

سابعاً: مؤلفاته:

١- البهجة السنية في حلّ ألفاظ متن الرحبية، وهو مخطوط بالخزانة الحسنية[١٦].

٢- حاشية على الفوائد الضيائية في شرح الكافية، وهو كتابنا هذا.

٣- شرح الأرجوزة الرحبية في الفرائض، وهو مخطوط بالخزانة الحسنية[١٧].

٤- شرح التبصرة في علم الهيئة، مخطوط في مكتبة آيا صوفيا: ٢٥٨٢/ ١.

٥- شرح الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية للترمذي، مخطوط في مكتبة بانكبور خدابخش: ٩٨٣،

٦- شرح الشمسية في القواعد المنطقية، مخطوط في مكتبة أحمد الثالث: ٣٤٣٣.

٧- شرح حكمة العين، وهي حاشية على نور الأنوار، وهي من كتبه المخطوطة[١٨].

٨- شرح هداية الحكمة للأبهري، مخطوط في مكتبة راغب پاشا: ١٢٩٥/ ٢. ومكتبة أحمد الثالث: ٣١٨٤، ٣٢٧٩، إزمير ملي: ٢٨/ ٢، ١٢٢٣/ ٤، وآماسيا: ١٨١٤/ ٤، وفاتح: ١٣٥١.

٩- عجالة البيان في شرح الميزان= عجالة البيان في شرح ميزان الأدب لعصام الدين الإسفراييني في الصرف والنحو، وهي مخطوطة حققت في مصر في (دار العلوم) سنة ٢٠٠٦.

١٠-لوامع الأنوار في شرح طوالع الأنوار للبيضاوي، مخطوط في مكتبة أحمد الثالث: ١٧٥٠.

١١-نوادر الأمثال في الحكم والآداب (باللغة التركية)، مخطوط في مكتبة أحمد الثالث: ٤٠٦٥/ ٢، وقيصري راشد أفندي: ٥٨٨، وعاشر أفندي: ٤٣٨/ ٤، ودار الكتب المصرية طلعت: ٤٦.

[باب المنصوبات][١٩]

قوله: (لكثرتها)[٢٠]، أي: كثرة أقسام المنصوبات ومباحثها؛ ولأن كثيراً منها يقع موقع الفاعل كما عرفت.

قوله: (قد تبيّن[٢١] **شرحه بما ذكرنا فيها)**[٢٢]، وقد عرفت أن العوامل المختلفة في العمل يتوارد على اسم واحد فيصير مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، فتعريف كل منها يصدق على الآخر فينبغي أن يعتبر أن قيد الحيثية فيه ليمتاز كل عن الآخر، أي: اشتمل من حيث أنه علامة المفعولية وهكذا، وكثيراً ما لا يذكر القيد اعتماداً على وضوح اعتباره.

[المفعول المطلق][٢٣]

قوله: (حقيقةً أو حكماً)[٢٤]، وقد قسّم النحاة المنصوب إلى قسمين: قسم: هو أصل في النصب، وهو المفاعيل الخمسة، وقسم: هو محمول عليه من الحال، والتمييز، والمستثنى، [وغيرها والتعميم، لدخول القسمين في التعريف، ويمكن إدخال الحال والتمييز والمستثنى[٢٥]] في المفعول ويدل عليه تعريف المفعول الاصطلاحي بما قرن بفعل أو شبه فعل، ولم يسند إليه، وتعلق به تعلقاً مخصوصاً لصدقه عليها[٢٦]، وقال الرضي[٢٧]: جعل الحال والمستثنى فرعين والمفعول له ومعه أصلاً لحكم؛ لأنه إن كان الأصالة بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل، فالحال/ ظ٨٧/ كذلك دون المفعول له ومعه، إذ ربَّ فعل بلا علة ومصاحب ولا فعل[٢٨] إلا وهو واقع على حاله في الموقع أو المواقع عليه، والحق أن يقال: النصب علامة الفضلات في الأصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز، والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فقد شبّهت بالفضلات كاسم (إن)، واسم (لا) التبرئة[٢٩]، وخبر (لا) الحجازية وخبر كان وأخواتها[٣٠].

قوله: (لصحة إطلاق صيغة[٣١][٣٢]، وفيه نظر، أما أولاً: فلأنه لو صح ما ذكره لزم أن لا يكون النصب في سائر المفاعيل علامة كون الاسم مفعولاً، لعدم صحة إطلاق المفعول عليه، وجوابه: أن المراد بالمفعول هاهنا اللغوي لا الاصطلاحي والذي ذُكِرَ في تعريف علم المفعولية الاصطلاحي، وأما ثانياً: فلأن الضرب مثلاً إذا كان مفعولاً لزم تعلق الفعل به وهذا الفعل أيضاً مفعول، وإلا لم يكن الفعل في قولك: (فعلتُ فعلَ الضرب) مفعولاً مطلقاً وبالجملة صدور فعل واحد من شخص يستلزم صدور أفعال غير متناهية منه وبطلانه أظهر من أن يخفى، والقول بأنه تسلسل[٣٣] في الأمور الاعتبارية ينقطع بانقطاع الفعل لا ينفع، وذلك ظاهر بأدنى تأمل فتأمل حتى يظهر لك الجواب، وأما ثالثاً: فلأن الموت في (ماتَ زيدٌ موتاً) ليس مفعولاً لـ(زيد)، ولا يطلق عليه المفعول اللغوي وأمثاله كثيرة، وجوابه: أن المفعول بمعنى القيام بالشيء، يدل عليه قول الشارح، والمراد بفعل الفاعل لكن في كون ذلك المعنى لغوياً، والكلام فيه تردد، بل الجواب: أن ما ذكره نظراً إلى الأعم الأغلب وهذا كافٍ في وجه التسمية، وأما رابعاً: فلأن التأديب في [قولك]:[٣٤] (ضربتُهُ تأديباً) مفعول، وكذا قولك[٣٥]: (فعلتُ فعلَ الضرب)، وكذا قولك: (كفاكَ الشتمَ والضربَ)، وجوابه: أنها ليست بمفعول نظراً إلى دلالة التركيب، وإن كان مفعولاً في نفس الأمر[٣٦]، وأما المفعول المطلق فهو مفعول نظراً إليه، وأما خامساً: فلأن إطلاق المفعول في هذه الصناعة على المفعول المطلق بحسب الاصطلاح لا بحسب اللغة، وجوابه: أن المراد أن تسميته بالمطلق نظراً إلى صحة إطلاق[٣٧] المفعول اللغوي مطلقاً، وهذا لا يستلزم أن يكون إطلاق النحوي لفظ المفعول عليه نظراً إلى المعنى اللغوي، وأما سادساً: فلأن في الظاهر أن إطلاق المقيد فرع إطلاق المطلق؛ لأنه إذا لم يكن شخص حيواناً لم يكن حيواناً ناطقاً، فإذا صح إطلاق المفعول المقيد بالباء ونحوها، صح إطلاق المفعول مطلقاً، وجوابه: أن التقييد في قوله: المفعول به مثلاً إنما هو بحسب الظاهر، إذ معنى التقييد: هو أن يكون المطلق محفوظاً لكن مع قيد[٣٨]، وفي المفعول به ليس كذلك؛ لأنه إذا قيل: مفعول / و٨٧/معناه أمر وقع عليه الفعل، فالمطلق ليس بمحفوظ قط، فهو بالحقيقة تغيير لا تقييد ونظائره كثيرة، وإنما قدم المفعول المطلق على سائر المفاعيل؛ لأنه عين جزء[٣٩] معنى الفعل أو شبهه نظراً إلى دلالة الكلام بخلاف سائر المفاعيل[٤٠].

قوله: (قيامه به)[٤١]، يرد عليه نحو: (ضُرِبَ زيدٌ ضرباً) على صيغة المجهول، فإنّ الضرب ليس قائماً بزيد، سواء جعل الفاعل أعم في الحقيقي والحكمي أو لا، ولهذا أورد المصنف في تعريف الفاعل على جهة قيامه به ليخرج مفعول ما لم يسمَّ فاعله[٤٢].

قوله[٤٣]: **(وإنّما زِيدَ لفظُ الاسم؛ لأن ما فعله الفاعل هو المعنى)**[٤٤]، قال السيد[٤٥] [السند]:[٤٦] واعترض بأنه لا حاجة إلى ذكره؛ لأن كلامه في قسم الاسم فلو قال: ما فعله لكان

المراد الاسـم قطعاً فكأنه قال: هو اسـم فعل مدلوله فاعل[٤٧] مذكور بمعناه، قال المصـنف[٤٨]: إنما قلت هاهنا اسـم بخلاف سـائر المحدود ليخرج نحو: (ضـربت الثاني) في قولك: (ضـربت ضـــربت)، فإنه شـــيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور، ورُدَّ بأنه ليس بمفعول بل المفعول مدلوله الحدثي في الضمني، فإن أراد بقوله شيء فعله أنه شيء فعل نفسه المتكلم فهو غلط، وإن أراد أنه فعل مدلوله فمُسـلّم لكن المعتبر أن يفعل نفســه، فإن قيل: فعلى هذا لا يكون (ضرباً) في (ضربتُ ضرباً) داخلاً أصلاً؛ لأنه لم يفعل المتكلم لفظ الضرب، بل مدلوله الذي هو الحدث، أجيب بأنهم يجرون صـــفات المدلولات المطابقة على الألفاظ الدالة عليه دون صـــفات المدلولات التضـمنية[٤٩]، والحدث مدلوله التضـمني[٥٠] لضـربت، فلا يجري المفعولية التي هي صـفة الحدث على لفظ الفعل، بل على لفظ الدال على الحدث، ورُدَّ أيضـاً بأنه يبقى حينئذ مثل: ([زيدٌ][٥١] ضـــارب ضـــارب) فإن الثاني اسـم ما فعله فاعل الفعل، والحق أن اعتراض السـيد [السـند][٥٢] يندفع؛ لأن ضـمير فعله راجع إلى ما يفيد تعلق الفعل نفســه دون مدلوله اعتبار المـدلول غير ظـاهر، وإن الاعتراض على الرد الأول حق، والجواب منـدفع ألا يرى إلى قول المصـنف على جهة قيامه به في تعريف الفاعل؟ لأن الظاهر أن ضـمير قيامه راجع إلى الفعل نفســه فيجري صـــفة الحدث القائم على الفعل نفســه، وذلك لتحقق العلامة بين اللفظ ومدلوله التضمني، وألا يرى أن المفعول المطلق الذي للنوع والعدد يدل على الحدث تضمناً، فكيف يطلق عليه المفعول الذي هو حال الحدث؟ اللهم إلا أن يتعسف فتدبّر.

قوله:[٥٣] **(نحو: الضَّـربُ واقعٌ على زيدٍ)**[٥٤]، إن قلتَ: الفعل مذكور كما في (ضـربت)، قلنا: المراد مذكور معه، إن قلتَ: ذلك متحقق في نحو: (ضربت ضرباً)، قلنا: المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه، وحينئذ يرد نحو: (أعجبني الضرب الذي ضربته)، / ظ ٨٨ / اللهم إلّا أن يراد بالذكر معه كونه معمولاً له مذكوراً معه، وحينئذ يرد الضـــرب واقع على زيد؛ لأن عامله في[٥٥] التركيب الذي هو فيه متحقق في ضـــربت الضـــرب، والقول بالمغايرة بين الضـــربين بالشخص تدقيق فلسفي لا يلتفت إليه[٥٦].

قوله: (بمعناه)[٥٧]، الضمير راجع إلى الاسم لا إلى (ما)؛ لأن المراد به[٥٨] الحدث[٥٩] ولا معنى لـه فمن قال: يرجع إلى (ما) فقد أخطأ، وأما عوده إلى الاســـم ففيه أن الفعل لا يكون بمعناه، والجواب: أن المراد اشتماله على معنى ذلك الاسم فلا محذور، وإليه أشار الشارح بقوله: (بل المراد اشـــتمال الكل على الجزء)[٦٠] ويرد عليه القســـمان الأخيران في المفعول المطلق[٦١] الذي مفهومه زائد على مفهوم الفعل فكيف يشـتمل عليه؟ وأيضـا يرد عليه المصـدر العامل في المفعول المطلق نحو: (أعجبني في[٦٢] ضـــربك ضـــرب الأمير)، والجواب عن الأول بأن المراد اشتمال الفعل عليه نظراً إلى تحققه في نفس الأمر، ولا شك أن ضربة في قولك: (ضربت ضربة)

عين الضرب القائم بالمتكلم في الخارج، وحينئذ لا يشكل بنحو: (كرهت كراهتي أيضاً)، لكن يرد عليه نحو: (أنبت الله نباتاً)؛ لأن النبات ليس عين الإنبات في الخارج بل لازمه، اللهم إلا أن يفسر النبات بالإنبات وحينئذ يرد مثل: (فإذا له صوت صوت حمار)[٦٣]؛ لأن صوت زيد ليس صوت عين حمار[٦٤]، في الخارج، اللهم إلّا أن يقدر المثل لكن يشكل ما يقال في أن المفعول المطلق وقع مشبهاً به لا مشبها إلا أن يعتبر ذلك بحسب الظاهر دون الحقيقة، وسيجيء ما ينفعك في هذا المقام، وعن الثاني: بأنّ المصدر العامل في قوة (أن) مع الفعل فكان المفعول المطلق معمولاً للفعل فتأمل.

قوله:[٦٥] **(وكذلك خرج به نحو: (كرهت كراهتي))**[٦٦]، فيه ردّ على الشيخ الرضي[٦٧]، حيث قال: يبطل هذا الحد بنحو: (كرهت كراهتي وأحببت حبي، وأبغضت بغضي) بناءً على أن المنصوبات مفعول بها[٦٨]، وربما يدفع ذلك بأن المراد اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور وليس هذه الأمور إذا كان مفعولاً بها صادرة عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل.

[قوله]:[٦٩] **(إن لم يكن في مفهومه)**[٧٠]، وهو بالحقيقة تأكيد للمصدر المتضمن، لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً فقولك: (ضربت ضرباً) بمعنى: (أحدثت ضرباً ضرباً)[٧١]، وأما النوع فهو على أنواع، أحدها أن يكون موضوعاً على معنى الوصف كـ(القهقرى)، وكـ(الجلسة)، و(الركبة)، فالجلسة ليس لمطلق الجلوس بل للجلوس الموصوف بصفة هي الحسن أو القبح بحسب المقام، وقد يذكر بعده الوصف المراد نحو: (جلست حسنة) وربما يترك، والمراد حينئذ نوع الجلوس مبهماً[٧٢] أو المعتاد، وصرّح بالأخير الشادي صاحب الهادي[٧٣]، وثانيهما/و ٨٨/: أن يكون موصوفاً بصفة مع ثبوت الموصوف نحو: (جلوساً حسناً)، أو مع حذفه نحو: (عمل صالحاً عملاً صالحاً، وضربت ضرب الأمير) أي: ضرباً مثل ضرب الأمير، وثالثها: أن يكون اسماً صريحاً مبيناً كونه بمعنى المصدر، أما (من) نحو: (ضربته أنواعاً من الضرب)، وأما بالإضافة أما في (أي) نحو: (ضربته أيّ ضرب)، أو أفعل التفضيل نحو: (ضربته أشد ضرب، وقدمت خير مقدم)؛ وذلك لأن (أي) وأفعل التفضيل بعض ما أضيف إليه، ويحتمل أن يكون من القسم الثاني أو في (بعض وكل) نحو: (ضربته بعض الضرب، أو كل الضرب)، وأما غير مبين في اللفظ نحو: (ضربته أنواعاً وأجناساً)، ورابعها: أن يكون مصدراً مثنى أو مجموعاً لبيان اختلاف الأنواع نحو: (ضربت ضربين) أي: مختلفين، وخامسها: أن يكون معرّفاً بلام العهد نحو: (ضربت الضرب)، أي:)[٧٤] المعهود ونحو: (رجع القهقرى) أي: الرجوع القهقرى، وعند الكوفيين نصبه بفعل مشتق أي: يقهقر القهقرى[٧٥]، وأما العدد فإما مصدر موضوع له نحو: (ضربت ضربة وضربتين وضربات)، أو موصوف بما يدل عليه نحو: (ضربته ضرباً كثيراً)،

وإما عدد صـريح مميز بالمصـدر نحو: (ضـربته ثلاث ضـربات)، أو غير مميز نحو: (ضـربته ألفاً)، ويحتمل الوصـف أيضـاً، وأما آلة موضـوعة موضـع المصـدر نحو: (ضـربته سـوطاً أو سوطين أو أسواطاً)، والأصل (ضربته بسوط)، فأقيم الآلة مقام المصدر بعد حذفه، ولكن وحدة الآلة وتثنيته وجمعه تابع للمصـدر فتقول: (ضـربته بسـوطين)، وإن كان بسـوط واحد بضـربتين، وفي هذا القسم جمع ومثنى النوع والعدد قصداً للأنواع.

قولـه: (لا يثنى ولا يجمع)(٧٦)، [لم يكتفِ بالأول؛ لأنّ أجمع لا يثنى ولا يجمع](٧٧) نحو: (أجمع أجمعون جمعـاء وجمع)، وهذا حكم أولى، لأنّـه إذا تعقل الأول بهذا المفهوم أعني مـا مفهومـه غير زائد على مـا يفهم من الفعل، ومعنى التثنية والجمع جزم العقل بـأنـه لا يثنى ولا يجمع، قوله: (لأنه دال) ليس دليلاً كما يتبادر من ظاهر العبارة بل هو إشـــارة إلى ظهور الحكم فتدبر.

وقولـه: (عن الدلالة على التعدد)(٧٨)، أي: الإشعار عن التعدد والأولى عن التعدد.

قولـه: (بغير لفظ فعله)(٧٩)، نحو: (قعدت جلوسـاً)، وكذا (أعجبني الضـرب الذي ضـربته) أي: (ضـربت ضـرباً)، ونحو: (أعجبني ضـربي وضـربت ذاك)، وكذلك (أعطيته عطاءً، وكلمته كلاماً)، فإن هذه ليست [بمصـدر](٨٠) للأفعال المذكورة، فهي منصـوب بالفعل الظاهر كما ذهب إليه المازني(٨١) (٨٢) والمُبَرِّد(٨٣) (٨٤) والسـيرافي(٨٥) (٨٦)؛ لأن الأصـل عدم التقدير، ثم إن الظاهر أنه لابد في التقدير في نحو: (أنبت الله نباتاً حســـنا)، ومن عدمه في نحو: (قعدت جلوســـاً)، فالأول ردّ على الثلاثة المذكورة، والثاني ردّ على سيبويه، ويرده أيضاً مصداق المفعول المطلق/ظ ٨٩/ كما يظهر عند التأمل في معناه الصـناعي، ولا قاعدة له ليعرف بها يعني لا يهتدي النحوي إلى ضـــابطة كلية يعرف أحكام جزئيات وجوب الحذف في هذه الأمثلة بها، فلا بد له من تعداد مواضع الحذف بخصوصها حتى يتم ضبط الألفاظ العربية من حيث الإعراب والبناء، ولو اهتدى أحد إلى اسـتخراج تلك الضـابطة ينقلب السـماعي إلى القياسـي، قال الرضـي(٨٧): أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت ما بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت من فاعل ومفعول إما حرف جر أو بإضـافة المصـدر إليه، فليسـت مما نحن فيه نحو: (سـقاك الله سـقياً)(٨٨) وهكذا في الأمثلة الباقية، وفي نهج البلاغة: (نحمده على عظم إحسـانه ونيّر برهانه ونواحي فضـله وامتنانه حمداً يكون لحقه قضـاء ولشـكره أداء)(٨٩)، وأما ما بين فاعله بالإضـافة أو مفعوله بها أو لحرف جر فيجب حذف الفعل نحو: (كتب الله، وعد الله، وضـــرب الرقاب، وســـبحان، ولبيك، ومعاذ الله) ونحو: (بؤسـاً لك) أي: شـدة وجذعاً لك، و(شـكراً لك و حمداً لك)، فالضـابطة الكلية كل مفعول مطلق ذكر بعده فاعله أو مفعوله بالإضـافة أو بحرف الجر، لا لبيان النوع والقيد الأخير لإخراج **(سـعى لها سـعيها)**(٩٠) ﴿مَكَرُواْ مَكۡرَهُمۡ﴾ (٩١) فظهر حينئذ الانقلاب المذكور، وإنما وجب

حذف الفعل فيها؛ لأن حق الفاعل أو المفعول أن يتصلا بفعله، وإذا حذف الفعل لقصد الدوام بحذف الموضوع للتجدد والحدوث كما في (حمداً لك) أو لتقدم ما يدل عليه نحو: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ [٩٢] أو لضيق المقام نحو: (لبيك) ونحو ذلك، فبقي المصدر فيهما من حيث القيام أو الوقوع فإذا ذكر بعده الفاعل أو المفعول فقد رفع الإبهام فقبح إظهار الفعل بل لم يجز فوازنه وزان ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [٩٣] وأما نحو: (حمدت حمده قصدت قصده) فهو مفعول به على إرادة المقصود، ويجوز أن يكون المعنى حمدت حمده الذي ينبغي له ويليق به فيكون للنوع وكذا قوله تعالى: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا﴾[٩٤] أي: سعيها الذي يليق لها، والجار والمجرور بعد هذه المصادر خبر مبتدأ محذوف أي: هو لك وحذفه واجب، ثم اعلم أن الأفعال المحذوفة فيها إما أن يتوغل في الحذف بحيث لا ينوي قبلها تقديراً فيصير قائماً مقامها، وحينئذ بني كأسماء الأفعال نحو: (رويد وهيهات) وبناؤها على الفتح ولا يكون لها محل في الإعراب، وحينئذ يجوز أمران أحدهما: استعمال الفاعل مثل استعماله مع الفعل نحو: (هيهات زيد)، وثانيهما: مراعاة أصلها في المصدرية مع كونها أسماء الأفعال قال الله تعالى: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [٩٥]، وأما أن لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدراً قبلها لينصبها./و /٨٩

قوله: (فإن لم يوجد ولا قاعدة يعرف بها)[٩٦]، يدل عليه سابق كلامه فيصح حينئذ قوله: وهذا وجوب الحذف سماعاً.

قوله: (ليس من كلام الفصحاء)[٩٧]، يرده ما ذكر في نهج البلاغة.

[قوله]:[٩٨] **فيما استعمل مع اللام.**

وحينئذ يلزم قصور[٩٩] المصنف ظاهراً كما لا يخفى.

قوله: (ما وقع مثبتاً)[١٠٠]، قد حقق في موضعه أن هذا المصدر يجب حذف فعله باجتماع أمرين: أن يكون ناصبه خبراً عن شيء بحيث لو جعل المصدر خبراً عنه لكان مجازاً، أو يكون بعد نفي أو معنى نفي أو يكون مكرراً في غير النفي نحو: (ما زيد إلا سيراً، وإنما أنت سيرًا، وزيد سيراً سيراً، وإن زيداً سيراً سيراً، وما كان زيد إلا سيراً)، فظهر أن قيد الدخول على الاسم غير معتبر نحو: (وما وجدته إلا سير البريد)، وإنما وجب الحذف؛ لأن المقصود في الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام[١٠١] حصول الفعل منه ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلم يستعمل العامل، أما الفعل فظاهر، وأما شبه الفعل فلكونه في قوة الفعل وإن قصد زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً نحو: (زيد سير سير، وما زيد إلا سير)، وبمثل هذا رفعوا

بعض المصادر المنصوبة قال سيبويه: (سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له: كيف أصبحت؟ قال: حمد[١٠٢] وثناء عليه)[١٠٣].

قوله: (لكان مرفوعاً على الخبرية)[١٠٤]، يتجه عليه أن الكلام في المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله على تقدير تحقق القيود المذكورة ولا يجب على تقدير عدمها، فكيف يكون مرفوعاً بالخبرية؟ فالحق أن [هذا][١٠٥] القيد مستدرك قطعاً بل مخل.

قوله: (وإنما جمع بين الضابطتين)[١٠٦]، مع عدم اختصاص كل باسم كما في الموضعين الأخيرين من المواضع [التي يجب حذف الفعل فيها فلا يتجه عليه لزوم الجمع بين تلك المواضع لاشتراكهما في كونهما مضمون جملة.

قوله (وما وقع تفصيلاً)[١٠٧]][١٠٨]، ضابط[١٠٩] هذا القسم أن يذكر جملة طلبية أو خبرية متضمنة لمصدر يطلب منه أغراض، فإذا ذكرت تلك الأغراض مفاعيل مطلقاً عقيب تلك الجملة يجب حذف أفعالها الناصبة[١١٠] لها؛ لأن الجملة المتقدمة قائمة مقام الأفعال مثل: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [١١١]، ومثل: (زيد يكتب) فقراءة (بعد وبيعاد) الأول مثال للطلبية والثاني للخبرية ويجوز جعلها [مفعولاً له بل] [١١٢] مفعولاً مطلقا للفعل الطلبي باعتبار تضمنها الأغراض، والأول ظاهر يعني ما ذكره المصنف[١١٣] والثاني بعيد والثالث أبعد[١١٤].

قوله: (أي لأن يشبه به)[١١٥]، شيء يرد عليه (فإذا له صوت مثل صوت حمار) لأن المثل مشبه لا مشبه به، فالأولى أن يفسر على وجه يعمها أي: لغرض التشبيه سواء جعل مشبهاً أو مشبهاً به[١١٦].

[قوله]:[١١٧]**(عن نحو: (لزيد صوت صوت حسن))**[١١٨]، قال/ظ ٩٠/ سيبويه: (يجب رفع الثاني بالبدلية أو الوصفية؛ لأن الثاني مع وصفه كشيء واحد مفيد ما لم يفده الأول فهو ليس تأكيد)[١١٩]، قال الرضي: (ولا منع عندي أن يكون الثاني تأكيداً لفظياً)[١٢٠]، وقد أجاز الخليل[١٢١] فيه النصب أيضاً إما على المصدر أو الحال[١٢٢]، وإنما اختار سيبويه الرفع دون النصب؛ لكون الثاني بلفظ الأول ظاهراً فقد راعى حال الظاهر، والمعنى باعتبار إيجاب الرفع وعدم التأكيد اللفظي، وإذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر الذي في الجملة من غير تكرير المصدر نحو: (له صوت حسن) يرفع تلك الصفة ويجوز النصب على حذف الموصوف، واعلم أن الأمثلة المذكورة أخرجت بالقيود ليست مفعولاً مطلقاً، والكلام فيه فلا معنى للإخراج بل ينبغي أن يقال ذكر تلك القيود لتعيين محل الخلاف[١٢٣]، فمذهب النحاة على ما قال المصنف يعني أنه منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصدر يدل عليه الجملة المتقدمة[١٢٤] لاشتمالها عليه وعلى صاحبه دلالة معينة عنه كالمفسر، والظاهر[١٢٥] كلام سيبويه يدل على أنه منصوب بالجملة المتقدمة لا بفعل مقدر، كأن الجملة المتقدمة بمنزلة الفعل مع الفاعل ويؤدي ما

يؤدي معه، قال بعض المحققين: (وهذا الوجه أقوى)[١٢٦]، وقيل العامل فيه المصدر المتقدم؛ لأن المصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً نحو: (ضربك ضرب الأمير خير من ضرب عمرو وضربه)، ورد بأن المصدر حين العمل في قوة أن مع الفعل وأن للرجاء والطمع والمقام قطعي الحصول، ولو أريد الرجاء والتوقع لكان[١٢٧] في التركيب المذكور معنى سمجاً، وأجيب بالفرق الظاهر بين الصريح والمؤول به وأجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب على البدل أو عطف البيان أو على الوصف[١٢٨]، قال الخليل: (على تقدير المثل أي: مثل صوت حمار) فيجوز أول تعريفه مع كونه الموصوف نكرة لأن (مثل) لا يتعرف بالإضافة وبني عليه جواز تركيب (هذا رجل أخو زيد) أي: مثل أخيه[١٢٩]، ورد عليه سيبويه بأنه لو جاز لجاز (هذا قصير الطويل) أي: [مثل الطويل][١٣٠] [١٣١]، وقال غير الخليل: (هو جامد مؤول بمشتق أي: له صوت منكر وإذا تعرف فهو بدل اتفاقاً لا غير)[١٣٢]، وقد أجاز بعض[١٣٣] الحالية في هذا المصدر على أحد الوجهين المذكورين صاحب الحال الضمير المستكن في قوله على ما ذهب إليه أبو علي[١٣٤] كما عرفت[١٣٥].

قوله: (ومنها ما وقع مضمون جملة)[١٣٦]، احترز به عن نحو: (اعترفت اعترافاً)؛ لأنه مضمون المفرد بخلاف (له عليَّ ألف درهم اعترافاً)؛ لأن اعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لأن مضمون/و٩٠/ أحد جزئيها ومنه قوله: (الله [أكبر][١٣٧] دعوة الحق)؛ لأن الله أكبر أول الأذان الذي هو الحق أي، دعاء إلى الحق الذي هو الواجب تعالى أو[١٣٨] الصلاة ويجوز التوصيف للمبالغة، وقوله: (له عليَّ ألف درهم اعترافاً) وعلى متعلق بـ(على) أو حال من الضمير المستكن في (له) أو الخبر (على) و(له) متعلق بـ(على) أو حال مقدم عليه مع الضمير المستكن في (على) ويحتمل تعدد الخبر فتدبر[١٣٩].

قوله: (ولو بالاعتبار)[١٤٠]، فيه أن المصدر من حيث أنه مدلول الجملة غيره من حيث أنه مدلول لفظ المصدر فالمغايرة الاعتبارية متحققة لكن مثل هذه المغايرة لا يلتفت إليها.

قوله: (لأنها تحتمل الصدق والكذب)[١٤١]، قد حقق في موضعه أن الصدق مدلول والكذب يحتمله عقلاً، وإنما يقال: زيد قائم حقاً إذا ظن المخاطب الكذب، وأيضاً حقق أن الأمثلة الموردة المؤكد لغيره إما صريح القول أو بمعناه قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ﴾[١٤٢] وقولهم: (هذا القول لا قولك) أي: هذا هو القول الحق لا أقول مثل قولك إنه باطل، و(هذا غير ما تقول) أي: غير قولك، و(زيد قائم حقاً) أي: قولاً حقاً وقولك: (لا أفعلنه[١٤٣] البتة) أي: قولاً مقطوعاً به، و(البت) القطع[١٤٤]، واللام للعهد أي القطع المعلوم الذي لا تردد فيه، فهي بالحقيقة مفعول به لقلت أي: قلت: ذلك القول قولاً حقاً ونحو ذلك، إذا عرفت هذا فتقول إنما يقال لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصاً؛ لأنك إنما يؤكد بمثل هذه

التأكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر وغلب في ذهنه كذب مدلولها، فكأنك أكدت باللفظ النص في معنى لفظاً محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل، فلذلك قيل مؤكد لغيره، وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي توكيداً لنفسه، وهذا هو الذي حققه بعض المتأخرين، وهذان الاسمان من متأخري النحويين(١٤٥)، وأما سيبويه فقد سمى القسم الأول التأكيد الخاص والثاني التأكيد العام تخصيص كل باسم لم يجمع المصنف الضابطتين، وإلا فلا معنى للتطويل، وقال المصنف:(١٤٦) معنى التوكيد لغيره التوكيد لدفع(١٤٧) احتمال غيره، ورده الرضي لأنه في مقابلة التوكيد لنفسه ولا معنى للتأكيد لدفع نفسه(١٤٨)، وقد رد الشارح: بأن المعنى لأجل نفسه ليتقرر وحينئذ يحسن التقابل، واعلم أنه لا يجوز تقدم هذين المصدرين على الجملتين والتوسط نحو: (زيد(١٤٩) حقاً قائم)، خلافاً للزجاج(١٥٠) في الأخير(١٥١)، قال صاحب الرضي: وأنا لا أرى بأساً بارتكاب الجملتين عاملتين في المصدرين لإفادتهما/ظ٩١/ معنى الفعل فلا يكونان في هذا الباب(١٥٢).

قوله: (وإن لم يكن للتثنية)(١٥٣)، يفهم منه إن قصد معنى التثنية قصد التكرير والتكثير ليس بشرط كما زعم، ثم إن التثنية اختصار مفردين فإن رجلين بمنزلة رجل وتكرير المفرد يكون للتكثير كما في قولك: (زيد سيراً [فسيراً](١٥٤) أو ثم سيراً)، فهذا الاعتبار يقصد من التثنية التكثير.

قوله: (ولا بد في تتميم هذه القاعدة في قيد الإضافة إلى الفاعل أو المفعول)(١٥٥)، وفي قيد أنه لا بيان النوع كما عرفت آنفاً، وحينئذ لا يشكل بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ (١٥٦) وقولك: (ضربت ضربتين [وضربتين](١٥٧)، ولا يشكل بـ(ضربت ضربي الأمير) على إرادة التشبيه؛ لأنك قد عرفت أنه بتقدير المثل.

[قوله](١٥٨): **(في تتمة التعريف)**(١٥٩)، الأولى في تتمة القاعدة، ووجه أن الشائع التمثيل بعد التتميم والتمثيل للتوضيح، وهو فرع الصحة والكمال، على أنه يوهم اشتراط الإضافة إلى المفعول(١٦٠).

قوله: (إلبابَينِ(١٦١)، مثنى كما ذهب إليه سيبويه(١٦٢) وعند يونس(١٦٣) مفرد مثل (لدى) قلب ألفها(١٦٤) ياءً عند الإضافة إلى المضمر(١٦٥)، (وليس بوجه لبقاء الباء عند الإضافة إلى المضمر)(١٦٦)، وقال أبو علي(١٦٧): اعتذاراً عن يونس إضافته إلى المضمر إنما وقعت في الشعر، ويجوز أن يقال أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف أفعى أفعى بالياء(١٦٨).

قوله: (ثم حُذِفَ حرف الجر)(١٦٩)، كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التشبيه وتمثيل بما أمر به المخاطب، وأما قوله: (لبى يلبي) فهو مشتق من (لبيك)؛ لأن معنى لبى قال: لبيك كما

أن معنى (سبح، وبسمل، وسلم) قال: (سبحان الله، وبسم الله، وسلام عليك)، وأما (سبّح) بمعنى تنزّه[١٧٠]، وسلم بمعنى جعل سالماً فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك.

الهوامش والمصادر:

(١) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ١٢٢٢/٢، ومعجم المفسرين (من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر) ٥٣٧/٢.

(٢) الشاش: مدينة جليلة من عمل سمرقند وقصبتها بنكث، وله مدن كثيرة، ويتصل ببلاد الشاش بلد إيلاق، وهما جميعاً لا فصل بينهما، عمارتهما متصلة متكاثفة لا تنقطع، فمقدار عرضهما مسيرة يومين في ثلاثة أيام، وليس بخراسان وما وراء النهر كورة ولا إقليم على مقدارها في المساحة أكثرها منابر، وقرى عامرة من هذه الناحية، وآخر حدودها انتهى إلى وادي الشاش الذي يقع في بحيرة خوارزم. ينظر: الروض المعطار في خبر الأقطار ص٣٣٥.

(٣) من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلّها، يعبر إليها من آمل الشّط، بينها وبين جيحون يومان، وهي مدينة قديمة نزهة البساتين، وبينها وبين سمرقند سبعة أيام. ينظر: معجم البلدان للحموي ٣٥٣/١.

(٤) وردت هذه النسبة في كثير من كتب التراجم والفهارس ولكنني لم أقف على سبب هذه التسمية. ينظر: إيضاح المكنون ١٤١/٣.

(٥)هي المنطقة الواقعة فيما وراء النهر والتي كانت تعرف بإقليم الشاش. ينظر: تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية لابن كثير ١٣٠/٢.

(٦)وهو مذهب فقهي من المذاهب الفقهية الأربعة المشهورة عند أهل السنة والجماعة، وهو أقدم المذاهب نسبة إلى الإمام أبي حنيفة (رضي الله عنه) صاحب المذهب: وهو النعمان بن ثابت مولى لبني تيم الله بن ثعلبة، أَبُو حنيفة، الإمام، الكوفِي، إمام أصحاب الرأي، وفقيه وعالم أهل العراق (ت١٥٠هـ) في خلافة أبي جعفر المنصور، ودفن في مقابر الخيزران. ينظر: الطبقات الكبرى٣٤٦/٦، ووفيات الأعيان ٤٠٥/٥، وسير أعلام النبلاء ٣٩٠/٦، والوافي بالوفيات ٨٩/٢٧٠.

(٧) النقشبندية: فرقة دينية انتشرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري، وذلك كنزعات فردية تدعو إلى الزهد وإلى شدة العبادة تعبيرًا عن ردة الفعل المعاكسة للانغماس في الدنيا والترف الحضاري، ثم تطورت تلك النزعات بعد ذلك حتى صارت طرقًا مميزة معروفة بطرق الصوفية. ينظر: الأقمار المشرقة لأهل الطريقة والحقيقة ص٦١.

(٨)ينظر: هدية العارفين ٢٦٩/٢.

(٩) وهو تصغير أمير في الفارسية.

(١٠) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٣٤٩/٥.

(١١) ينظر: معجم المؤلفين ٦٠/١٠.

(١٢) معجم المؤلفين٦٠/١٠.

(١٣) هدية العارفين ٢٩٦/٢.

(١٤) الماتريدية: إحدى الفرق الكلامية التي خالفت أهل السنة والجماعة في بعض المسائل، وتنسب إلى أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي (ت ٣٣٣هـ)، ينسب إلى ماتريد محلة في سمرقند، كان حنفي

المذهب، له كتب كثيرة في الفقه وأصوله وفي التفسير، وغالب كتبه الكلامية في الرد على معتزلة عصره، والباطنية، لا يبعد مذهب الماتريدي عن مذهب أبي الحسن الأشعري، ينظر: الموسوعة العربية العالمية ١/١.

(١٥) معجم المؤلفين ٦٠/١٠.

(١٦) كشاف المخطوطات بالخزانة الحسنية ١٠٧/١.

(١٧) كشاف المخطوطات الخزانة الحسنية ٤٦٣/١.

(١٨) خزانة التراث – فهرس مخطوطات ١٧١/١.

(١٩) ما بين القوسين المعقوفين زيادة مني لزيادة الإيضاح.

(٢٠) الفوائد الضيائية ص١٤٨.

(٢١) في (ش): (قد عرفت).

(٢٢) الفوائد الضيائية ص١٤٩.

(٢٣) ما بين القوسين المعقوفين زيادة مني لزيادة الإيضاح.

(٢٤) الفوائد الضيائية ص١٥٠.

(٢٥) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق)، ويبدو أن الناسخ وقع له انتقال نظر.

(٢٦) ورد هذا التقسيم حرفيًا عند ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٣٠٠/٢ فقال: ((والمنصوبات في أنفسها أحد عشر: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والاستثناء، وخبر (كان) وأخواتها، واسم (إن) وأخواتها، والفعل المستقبل إذا كان معه ناصب، فالخمسة الأول هي الحقيقية، والستة التي بعدها مشبهة بالمفعول الحقيقي، وإنما كانت الأول حقيقية؛ لأن في الفعل على كل واحد منها دلالة قوية))، ووجدت هذا التقسيم أيضا عند ابن الأثير، فقد قسمها إلى أصول وفروع. ينظر: البديع في علم العربية لابن الجزري ١٢٠/١.

(٢٧) هو رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآباذي السنامكي، نحوي، صرفي، متكلم، منطقي، من آثاره: شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، وشرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وحاشية على شرح تجريد العقائد الحديدة والحاشية القديمة، توفي سنة (٦٨٦هـ) أو (٦٨٨هـ). ينظر: شذرات الذهب ٦٩١/٧، هدية العارفين ١٣٤/٢، معجم المؤلفين ١٨٥/٩.

(٢٨) (ولا فعل): سقط من (ش).

(٢٩) (لا) التبرئة: يطلق هذا المصطلح على (لا) النافية للجنس وسميت للتبرئة لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى غيرها. ينظر: شرح التصريح ٢٣٥/١.

(٣٠) لقد كان للرضي هنا رأي مغاير للعلماء من حيث تقسيم المنصوبات، فقد قسمها على فضلات ومشبّه بالفضلات، وهذا التقسيم جديد على علماء النحو. ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢٩٥/١.

(٣١) يذكر برهان الدين ابن القيم الجوزية أن المفعول المطلق سمي كذلك لوجهين: أحدهما: أنه لا يقيد بشيء من حروف الجر، والثاني: أن جميع الأفعال تتعدى إليه لازمها ومتعديها وتامها وناقصها. ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ٣٥٣.

(٣٢) الفوائد الضيائية ص١٥٠-١٥١.

(٣٣) في (ش): (تعد) وفي (ق): (تس).

(٣٤) في (ش): (في قوله).

(٣٥) سقط من الأصل.
(٣٦) خلافاً للزجاج فإن عنده مصدر. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٥٠٧/١.
(٣٧) في (ش): (إطلاق صحة).
(٣٨) في الأصل: (مقيد) والصواب ما اثبتناه من (ش، ق).
(٣٩) في الأصل (خبر) وما أثبته في المتن من: (ش، ق) هو الصواب..
(٤٠) إن ما ذكره الطاشكندي بأن قول الجامي: (لصحة إطلاق صيغة) فيه نظر، وذلك من عدة وجوه، والذي وجدناه أن رأي الجامي كان موافقاً لرأي معظم العلماء، لكن الطاشكندي قد اعترض عليه.
(٤١) الفوائد الضيائية ص١٥٢.
(٤٢) ردّ هنا الطاشكندي على الجامي بقوله: (يرد عليه...الخ)، ورده موافقاً لرأي عامة النحاة ومنهم ابن السرّاج وأبو حيان الأندلسي وغيرهم، ينظر: الأصول في النحو ١٦٨/١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٣.
(٤٣) (قوله): سقط من الأصل.
(٤٤) الفوائد الضيائية ص١٥٣.
(٤٥) هو علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني، قال العيني في تاريخه: عالم بلاد الشرق، كان علامة دهره وله مؤلفات منها: شرح المواقف للعضد، وشرح التجريد للنصير الطوسي، يقال ان مصنفاته زادت على خمسين مصنفاً ومنها: شرح القسم الثالث من المفتاح، وحاشية المطول وحاشية المختصر، مات في شيراز سنة (٨١٦هـ)، وقيل:(٨١٤هـ)، ينظر: بغية الوعاة ١٩٧/٢، والتاج المكلل من جواهر الطراز الآخر والأول ٣٩٦/١-٣٩٧.
(٤٦) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق).
(٤٧) في الأصل: (فعل) والصواب ما أثبتناه من (ش،ق).
(٤٨) يقصد به الملا جامي.
(٤٩) في (ش): (المتضمنة).
(٥٠) في (ش): (التضمن).
(٥١) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق).
(٥٢) (السند): سقط من الأصل.
(٥٣) (قوله): سقط من (ش).
(٥٤) الفوائد الضيائية ص١٥٤.
(٥٥) (في): سقط من (ش).
(٥٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٠٤/١.
(٥٧) الفوائد الضيائية ص١٥٤.
(٥٨) (به): سقط من (ش).
(٥٩) في (ش): (الحدوث).
(٦٠) الفوائد الضيائية ص١٥٤.
(٦١) (المطلق): سقط من (ش).
(٦٢) في (ش): (من).

(٦٣) هذه عبارة وردت في كتاب سيبويه في باب (ما ينتصب فيه المشبّه به على إضمار المتروك إظهاره).
ينظر: الكتاب ١/ ٣٥٦-٣٦٠
(٦٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٩٨/١.
(٦٥) (قوله): سقط من (الاصل).
(٦٦) الفوائد الضيائية ص١٥٦.
(٦٧) تقدمت ترجمته.
(٦٨) شرح الرضي على الكافية ٢٩٨/١.
(٦٩) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق).
(٧٠) الفوائد الضيائية ص١٥٨.
(٧١) هذا المعنى ذكره ابن السرّاج في أصوله والجوجري في شرح شذور الذهب.
ينظر: الأصول في النحو ١٥٩/١، شرح شذور الذهب ٤٢٤/٢.
(٧٢) في (ش): (مهما).
(٧٣) إن كتاب (الهادي للشادي) هو كتاب لغوي لأحمد بن محمد الميداني وهو لا يزال ضمن المخطوطات ولم أعثر على هذا الكتاب، وذُكِرَ أن مخطوط هذا الكتاب موجود في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية رقم الحفظ ٦٠٦٦- في الرقم التسلسلي: ٣٠٣٠١، وهناك نسخة أخرى في آيا صوفيا في تركيا رقم الحفظ ٤٤٤١.
ينظر: خزانة التراث – فهرس المخطوطات ٣١/ ٨٨٩-٥١٦/٦٨.
(٧٤) من العهد إلى هنا سقط من (ش).
(٧٥) قال سيبويه في الكتاب ١-٣٤-٣٥ : ((واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث، ألا ترى أن قولك: (قد ذهب) بمنزلة قولك: (قد كان منه ذهاب)، وإذا قلت: (ضرب عبد الله)، لم يستبن أن المفعول زيدٌ وعمرو، ولا يدل على صنف كما أن (ذهب) قد دلّ صنف، وهو الذهاب وذلك قولك: (ذهب عبد الله الذهاب الشديد، وقعد قعدة سوء وقعد قعدتين، لمّا عمل في الحدث عمل المرّة منه والمرتين وما يكون ضرباً منه فمن ذلك: قعد القرفصاء، واشتمل الصّمّاء، ورجع القهقرى؛ لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه))، وكلام سيبويه يدل على أنه منصوب بفعله الظاهر، وذكر ابن السرّاج أن المبرد يقول: أنه منصوب على أنه صفة (محذوف) تقديره: قعد القعدة القرفصاء ورجع الرّجوع القهقرى، ولم أهتدِ إلى هذا الرأي في كتب المبرد المطبوعة سوى أنني وجدت ابن السرّاج ينسب ذلك القول له، ويذكر أبو حيان الأندلسي، والرضي في شرحه على الكافية أن بعض الكوفيين يقدرون العامل في (رجع القهقرى) رجع يقهقر القهقرى، ينظر: الأصول في النحو ١٦٠/١-١٦١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٤٥/٧، وشرح الرضي عل الكافية ٣٠٠/١.
(٧٦) الفوائد الضيائية ص١٥٩.
(٧٧) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق).
(٧٨) الفوائد الضيائية ص١٥٩.
(٧٩) المصدر نفسه ص١٦٠.
(٨٠) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق).

(٨١) هو أبو عثمان بكر بن محمد من بني مازن ويقال إنه مولى بني سدوس، قرأ على أبي حسن الأخفش كتاب سيبويه وكمّله على الجرمي، له مؤلفات عدة منها: (كتاباً في التصريف)، و(كتاب الألف واللام)، و(كتاب ما يلحن فيه العامة)، اختلف في سنة وفاته فقيل: سنة ٢٤٩هـ وقيل: ٢٣٦هـ، ينظر: أخبار النحويين البصريين ٨٧/١، وتاريخ العلماء النحويين ٦٥/١-٧٠.

(٨٢) أورد عنه السيوطي هذا الرأي، ينظر: الهمع ١٨٧/١.

(٨٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي ولد في البصرة سنة ٢١٠هـ، وقرأ الكتاب على الجرمي فقرأ بعضه وكمّل باقيه على المازني، صنف كتباً كثيرة منها: المقتضب، توفي سنة ٢٨٥هـ ودفن في مقبرة الكوفة، ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٠١/١، وتاريخ العلماء والنحويين ٥٣/١-٦٢، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٦٤/١-١٧٣، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٤١/٣-٢٤٦.

(٨٤) ينظر: المقتضب ٧٣/١-٧٤.

(٨٥) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي، ولد بسيراف وهي بلدة ساحلية في أرض فارس، وهو من أكابر الفضلاء وأفاضل الأدباء، زاهداً، صنف تصانيف كثيرة، أكبرها شرح كتاب سيبويه، ولم يشرح كتاب سيبويه أحد أحسن منه، توفي سنة ٣٦٨هـ ودفن في بغداد، ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١١٩/١، وتاريخ العلماء النحويين ٢٨/١، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٢٧/١، ومعجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ٨٧٦/٢-٨٨٦.

(٨٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤٥٧/٤-٤٦٢.

(٨٧) تقدمت ترجمته.

(٨٨) شرح الرضي على الكافي ٣٠٥/١.

(٨٩) نهج البلاغة للإمام علي ص ٣٤٦.

(٩٠) الإسراء: ١٩.

(٩١) إبراهيم: ٤٦.

(٩٢) البقرة: ١٣٨.

(٩٣) التوبة: ٦.

(٩٤) الإسراء: ١٩.

(٩٥) المؤمنون: ٣٦.

(٩٦) في الفوائد الضيائية ص١٦٢: (فإن لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر).

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق).

(٩٩) في الأصل: (قصد) والصواب ما أثبتناه من (ش، ق).

(١٠٠) الفوائد الضيائية ص١٦٣.

(١٠١) في الأصل: (بلام) والصواب ما أثبتناه من (ش، ق).

(١٠٢) في الكتاب ٣١٩/١: (حمد الله).

(١٠٣) ينظر: الكتاب ٣١٩/١.

(١٠٤) الفوائد الضيائية ص١٦٤.

(١٠٥) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق).

(١٠٦) الفوائد الضيائية ص١٦٥.

(١٠٧) المصدر نفسه ص١٦٧.

(١٠٨) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق).

(١٠٩) في الأصل وفي (س): (ضابطة) والصواب ما أثبتناه من(ش، ق).

(١١٠) في الأصل: (الناقصة) والصواب ما أثبتناه من (ش، ق).

(١١١) محمد: الآية: ٤.

(١١٢) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق)

(١١٣) في الأصل: (المقوط) والصواب ما أثبتناه من (ش،ق).

(١١٤) ينظر: شرح التسهيل ١٨٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٦٥/٢، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص١٩٥.

(١١٥) الفوائد الضيائية ص١٦٩.

(١١٦) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف ١٥٧/١.

(١١٧)(قوله): سقط من (الأصل).

(١١٨) الفوائد الضيائية ص١٦٩.

(١١٩) ينظر: الكتاب ٣٦٣/١-٣٦٤.

(١٢٠) شرح الرضي على الكافية ٣٢٢/١.

(١٢١) الخليل: هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو، من علماء العربية في البصرة، ولد في البصرة سنة مائة للهجرة وتوفي فيها سنة ١٧٥هـ، عاش فقيراً صابراً، وهو الذي اكتشف علم العروض وأحدث أنواعاً في الشعر ليست في أوزان العرب، من أبرز تلاميذه: سيبويه، وأبرز مؤلفاته، كتاب العين، ينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة ٤٢٩/٧، ومعجم الشعراء العرب ٦٥٠/١, وتاريخ الاسلام ت بشار ٣٥٥/٤.

(١٢٢) ينظر: الكتاب ٣٦٣/١-٣٦٤.

(١٢٣) في الأصل و(ش): (الاطلاق) والصواب ما أثبتناه من (ق).

(١٢٤) (المتقدمة): سقط من (ش).

(١٢٥) في (ق): (كالمفروض كلام).

(١٢٦) لم أقف على هذا القول.

(١٢٧) (لكان) سقطت من (ق).

(١٢٨) هذا الرأي لسيبويه وليس كما ورد لغير سيبويه. ينظر: الكتاب ٣٦١/١

(١٢٩) ينظر: الكتاب ٣٦١/١-٣٦٢.

(١٣٠) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق).

(١٣١) قال سيبويه: هذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار. ينظر: الكتاب ٣٦١/١.

(١٣٢) يذكر الرضي أن غير الخليل يحمل ما مثّل به الخليل على أنه نعت جامد مؤول بمشتق، والتقدير: له صوت منكر، كما تقول: مررت برجلٍ أسدٍ، أي: جريء، وما قاله الرضي يمكن أن يكون لو كان مثال الخليل: له صوتٌ صوت حمارٍ بالتنكير ولكن الخليل إنما مثّل بما لا يمكن أن يكون نعتاً في الظاهر لاختلاف الصفة

في التعريف عن الموصوف النكرة إلا بتقدير مضاف يحفظ للنعت تطابقه مع المنعوت النكرة. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٢١/١، ونزع الخافض في الدرس النحوي ٤٧٨/١.

(١٣٣) يميل ابن خروف إلى النصب، وقال ابن عصفور النصب والرفع متكافئان، وذكر ابن عقيل بأنه يجوز أن ينتصب على المصدر وعلى الحالية. ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٧٧/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٧٦/١.

(١٣٤) أبو علي الفارسي: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، ولد بفسا وقدم بغداد فاستوطنها، أخذ العلم عن أبي إسحاق الزجاج، وابن السرّاج، من مؤلفاته: (الحجة، والتذكرة، والايضاح في النحو، والمقصود والممدود، والتعليقة على كتاب سيبويه) توفي سنة ٣٧٧هـ. ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ٢٦/١، وتاريخ بغداد ٢١٧/٨، ومعجم الأدباء ٨١١/٢.

(١٣٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٢٠٥/١.

(١٣٦) الفوائد الضيائية ص١٧١-١٧٢.

(١٣٧) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق).

(١٣٨) في (الاصل): (و) والصواب ما أثبتناه من (ش،ق).

(١٣٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٢٣.

(١٤٠) الفوائد الضيائية ص١٧٣.

(١٤١) المصدر نفسه ص١٧٤.

(١٤٢) مريم: الآية: ٣٤.

(١٤٣) في الأصل و(ش): (فعلته) والصواب ما أثبتناه من (ق).

(١٤٤) ينظر: العين ١٠٩/٨، وتهذيب اللغة ١٤/ ١٨٤.

(١٤٥) لقد جانب الطاشكندي الصواب في هذه المسألة؛ لأن ما وجدته في كتاب سيبويه حول هذا التقسيم عكس ما أورده، فقد قسّم سيبويه توكيد المصادر إلى: (ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه) و(ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله) وهو المقصود بالتوكيد لغيره. ينظر: الكتاب ٣٧٨/١-٣٨٠.

(١٤٦) في (ش): (البعض).

(١٤٧) في (ق): (لوقع).

(١٤٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٢٣/١.

(١٤٩) في (ش): (زيد قائم).

(١٥٠) الزّجاج: هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزّجّاج، كان من أكابر أهل العربية، وكان حسن العقيدة جميل الطريقة، وكان صاحب اختيار علمي النحو والعروض، ولقب بالزّجاج لانّه كان يعمل في خرط الزجاج، توفي وعمره سبعين سنة في ٣١١هـ، أهم شيوخه: المبرد وثعلب رحمهما الله، أما أهم تلاميذه: أبو العلاء المعري، وله مصنفات كثيرة منها: معاني القرآن، وشرح إعرابه، الاشتقاق، والفرق بين المؤنث والمذكر، فعلت وأفعلت، وغيرها.

ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١/ ١١١، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي ٣٨/١، ونزهة الألباء في طبقات الادباء ١٨٣/١، والدرّ الثمين في أسماء المصنفين ٢٤١/١-٢٤٢، ووفيات الأعيان ٤٩/١، وسلم الوصل إلى طبقات الفحول ٢٨/١.

(١٥١) لقد أجاز الزجاج التوسط ولم يجز تقديم (حقاً) فلو قلت: (زيد حقاً أخوك) لجاز عنده. ينظر شرح المفصل

لابن يعيش ٢٨٦/١.

(١٥٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٢٨/١.

(١٥٣) الفوائد الضيائية ص١٧٦.

(١٥٤) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق).

(١٥٥) الفوائد الضيائية ص١٧٦.

(١٥٦) الملك: الآية: ٤.

(١٥٧) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق).

(١٥٨) ما بين القوسين المعقوفين زيادة من (ش، ق).

(١٥٩) الفوائد الضيائية ص١٧٧.

(١٦٠) في (ش): (المعنوية)

(١٦١) معنى ذلك أن (لبيك) أصله: أُلِبَّ لك إلبابين أي: أَقيم لخدمتك وأمتثل أمرك، ولا أبرح عن مكاني إقامة كثيرة متتالية . ينظر: الفوائد الضيائية ص ١٧٨.

(١٦٢) ينظر: الكتاب ٣٤٨/١.

(١٦٣) يونس بن حبيب: هو أبو عبد الرحمن الضبي، مولى لهم، وهو من قرية جبّل التي تقع بين واسط وبغداد، أخذ عنه سيبويه وورد ذكره في الكتاب كثيراً، من مؤلفاته: معاني القرآن الكبير، ومعاني القرآن الصغير، وكتاب اللغات، وكتاب النوادر، وكتاب الأمثال، توفي سنة ١٨٢هـ.ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٥١، ومعجم الأدباء ٢٨٥١/٦-٢٨٥٢، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص١٢٠، ووفيات الأعيان ٢٤٤/٧-٢٤٧.

(١٦٤) في الأصل و(الهاء) والصواب ما أثبتناه من (ش،ق).

(١٦٥) ينظر: الكتاب ٣٥١/١.

(١٦٦) ما بين القوسين سقط من (ش،ق).

(١٦٧) وردت ترجمته.

(١٦٨) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي ١٠٧/١.

(١٦٩) الفوائد الضيائية ص١٧٧.

(١٧٠) في (ق): (تنزه)